الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-09-29

الجزائر الجديدة
يومية إخبارية وطنية شاملة
El Djazair El Djadida
www.eldjazaireldjadida.com

03-22_Mise en page 1 28/09/21 21:11 Page1

انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة أواخر ديسمبر

يرتقب أن تتم انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر المقبل، أي قبل أيام عن انقضاء السنة الجارية، وتستهدف العملية أزيد من 60 سيناتورا من الثلث الرئاسي المعين وكذا من التشكيلتين الحزبيتين، الأفلان والتجمع الوطني الدبمقراطي، الذين تنتهي عهدتهم في الشهر الأخير من العام الجاري.

وعكس نواب المجلس الشعبي الوطني المحددة عهدتهم التشريعية بخمس سنوات، فان أعضاء مجلس الأمة محددة عهدتهم بـ 3 سنوات فقط، ، واستحقاقات التجديد النصفي لممثلي الشعب بالمؤسسة العليا للبرلمان لا تعني المواطنين عكس الانتخابات التشريعية، بل تقتصر فقط على المنتخبين بالمجالس الشعبية البلدية والولائية عبر الوطن بمقرات ولاياتهم، للتنافس فيما بينهم على مقعدين لكل ولاية بمجلس الأمة، فيما سيناتورات الثلث الرئاسي الذين تنقضي عهدتهم بالسينا فسيتم استخلافهم من قبل رئيس الجمهورية، حيث سيقوم بتعيين أعضاء جدد موازاة مع إجراء الانتخابات المذكورة، على أن يتم تنصيب جميع السيناتورات الذين سيتمكنون من اقتناك ثقة المنتخبين المحليين والظفر بمقاعد بالهيئة المشار إليها في جلسة علنية بمجلس الأمة برئاسة رئيس هذا الأخير أسبوع بعد انتخابهم .

في نفس السياق قال ذات المصدر، إن حصة الثلث الرئاسي المقدرة ب 48 مقعدا بالهيئة التشريعية الثانية لا تزال ثلاثة مقاعد منها شاغرة، وأشار إلى أن عملية تجديد المؤسسات الدستورية التي باشرها الرئيس تبون، ضمن الإصلاحات السياسية تعهد بها في برنامجه الانتخابي، ستكتمل بإجراء الانتخابات المحلية لتجديد المجالس الشعبية والولائية المقررة في 27 نوفمبر المقبل، وبعدها انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة.

م . بوالوارت

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

جديد محليات 27 نوفمبر

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، عن سحب 22674 ملف وإحصاء 400 ألف مسجل تحسبا للمشاركة في محليات 27 نوفمبر القادم.

وأوضح شرفي في حوار خصّ به القناة الثانية، أن 1116 ملف خاص بالترشح لانتخابات المجالس الولائية تم سحبها، منها 853 ملف لـ48 حزبا معتمدا، فيما تم سحب 263 ملف آخر في إطار القوائم المستقلة.

وبخصوص المجالس الشعبية البلدية، أكد شرفي أن عدد الملفات التي تم سحبها لحد الآن يقدر بـ 21558 منها 19741 لـ50 حزبا معتمدا، بينما 1817 ملف تم سحبها لتأسيس قوائم حرة.

وأضاف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن 6 أحزاب اكتسحوا أزيد من ألف بلدية مثمنا الديناميكية التي يتحرك بها حزب القوى الاشتراكية المتواجد عبر أكثر من 15 ولاية والذي ينشط بقوة.

لم يبق أمامها سوى 8 أيام لإيداع الترشيحات

الأحزاب تنطلق في جمع توقيعات فردية أمام ضبابية فكرة التحالفات

شرعت بعض الأحزاب المعنية بالمطالب الـ14 التي رفعتها إلى السيد رئيس الجمهورية، في جمع التوقيعات القانونية تحسبا لمشاركتها في محليات 27 نوفمبر بشكل فردي، بسبب ضبابية الموقف الخاص بمسألة إقامة تحالفات حزبية تحسبا لهذا الموعد الانتخابي بالإضافة إلى ضغط عامل الوقت بحيث لم يبق أمامها سوى أسبوع فقط لإيداع ملفات الترشح.

شريفة عابد

ويبدو أن عدم رد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، على رسالة المطالب التي رفعتها الأحزاب 14، لتقليص عدد التوقيعات وتمديد آجال إيداعها وقضية التحالفات الحزبية، جعلتها تمتثل لتدابير القانون العضوي للانتخابات، سيما وأن الوقت لم يعد في صالح التشكيلات الحزبية الصغيرة والمحدودة التمثيل على المستوى الوطني لجمع التوقيعات القانونية.

وأكد الطاهر بن بعيبش، رئيس حزب الفجر الجديد في اتصال مع "المساء" بخصوص التحالفات السياسية كخطة لتجاوز عدد التوقيعات المطلوبة، أن حزبه شرع في جمع التوقيعات بشكل فردي، حيث سحب استمارات اكتتاب التوقيعات في 50 ولاية، بقناعة أن "ورقة التحالفات سقطت في الوقت الراهن أمام عدم توضيح السلطة الوطنية المستقلة، لكيفية إقامتها".

وأضاف أن هذا الموقف "جعلنا نتفادى المغامرة بتقديم قوائم مشتركة مع أحزاب أخرى، مخافة رفضها من قبل المندوبيات تحت أي مبرر بالنظر إلى الغموض الذي يكتنفها".

وهو نفس الانطباع الذي أبداه، جمال بن عبد السلام، رئيس حزب جبهة الجزائر الجديدة، الذي أكد هو الآخر في اتصال أجرته معه الجريدة، أنه انطلق مبكرا في جمع التوقيعات بشكل فردي، في بعض الولايات والمجالس البلدية حسب إمكانيات الحزب، معترفا بصعوبة جمع التوقيعات.

أما حزب جيل جديد، وبعد أن تأسف عضو أمانته المكلف بالإعلام، الحبيب براهمية، في تصريح لـ"المساء"، لعدم التجاوب مع مطالب الأحزاب، أشار أن تشكيلته شرعت في جمع التوقيعات فرديا، موضحا أن الحزب غير معني بالتحالفات، بسبب عدم تطابق برنامج الحزب مع التشكيلات الأخرى، وأيضا لعدم "اعتبار كل تحالف حزبي بصفة "قائمة حرة".

أما الأحزاب الواسعة التمثيل، بحكم انتشارها الوطني، فإنها لم تجعل التحالفات ضمن استراتيجيتها الانتخابية، مثلما أكده لـ"المساء" العضو القيادي في حركة "حمس" المكلف بالتنظيم والمنتخبين، عبد العالي حساني شريف، وإنما تسعى لتقليص عدد التوقيعات المقدرة على المستوى الوطني بأكثر من 800 ألف توقيع.

وقال إن، انخراطها ضمن لجنة 14، كان بهدف تحقيق بعض المطالب الخاصة بالرقابة على مستوى المراكز الانتخابية وتسليم محاضر الفرز ومرونة التعامل مع المادة 200 من قانون الانتخابات، مشيرا إلى أن الحركة "لا تزال تأمل في تحقيق بعض النقاط على مستوى تنظيم الانتخابات لتحقيق شفافية أكبر".

ومن جهتها، ستخوض جبهة المستقبل، الاستحقاق الانتخابي القادم، بشكل مستقل، مثلما صرح به عضو الأمانة السياسية، الحاج بالغوثي لـ "المساء".

تجدر الإشارة، إلى أن التعديل الأخير الخاص بقانون الانتخابات الصادر في 26 أوت الماضي في الجريدة الرسمية على شكل أمرية رئاسية، جاء ليحدد تنظيم الانتخابات المحلية، حيث منح الحرية لقوائم المترشحين إمكانية عدم الخضوع لشرط المناصفة بين النساء والرجال، المنصوص عليه في المادة 191 من قانون الانتخابات.

وجاء تعديل المادة 317 على هذا النحو "يمكن قوائم المترشحين المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية أو القوائم المستقلة في الدوائر الانتخابية التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة المطلوب بموجب المادة 191 من هذا القانون العضوي، أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لشرط المناصفة وفي هذه الحالة، توافق السلطة المستقلة على هذه القوائم وتصرح بقبولها".

أما التعديل الثاني الذي تضمنته الأمرية الرئاسية، فيخص المادة 176 من قانون الانتخابات، بوجوب جمع 20 توقيعا لكل مقعد في قائمة في الدوائر الانتخابية التي عدد سكانها 20 ألف نسمة و35 توقيعا لكل مقعد في تلك التي عدد ساكنته أكثر من 25 ألف نسمة، ملغيا بذلك شرط العتبة المحددة بـ 4٪ من أصوات الناخبين في الانتخابات الأخيرة في الدائرة الانتخابية المترشح فيها، أو توقيعات عشرة منتخبين في المجالس المحلية للولاية المعنية.

يذكر أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات سبق وأن لبت بعض مطالب الأحزاب 14، سيما المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية وخاصة إصدار بطاقة الناخبين للمترشحين التي سقطت اسماؤهم في القوائم الانتخابية خلال تحويل سجلات البيانات من وزارة الداخلية إلى السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وكشوفات عدم الخضوع للضرائب التي كانت السبب وراء رفض عديد ملفات الترشح في التشريعيات الماضية بسبب عدم إصدارها في آجالها.

الجمهورية

ضبط ترتيبات الاستحقاقات المحلية لـ 27 نوفمبر المقبل

لبنة أخرى لتجسيد الديمقراطية التشاركية

● تنافس 48 حزبا ضمن 853 ملفا

فاطمة شمنتل

قال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي أنّه تم سحب 22674 ملفا من بينه 1116 ملفا خاصا بخوض استحقاق المجالس الشعبية الولائية و من هذا العدد يحوز 48 حزبا على 853 ملفا و القوائم المستقلة ب 263 ، مع إحصاء أكثر من 400 مسجل جديد تحسبا للاستحقاق المحلي المزمع انطلاقه في 27 نوفمبر المقبل ، أما انتخاب المجالس الشعبية البلدية فتقدم إليها حسب الملفات المسحوبة 21558 مرشحا منها19741 لـ 50 حزبا بينما يعود 1817 ملفا لتحرير قوائم مستقلة .

و حسب شرفي فإن 6 أحزاب موجودة في أكثر من 1000 بلدية من ضمن 1541 عبر الوطن ، علما أنّه تم تسجيل سحب 8 ملايين 928 ألفا و134 استمارة اكتتاب التوقيعات الفردية، منها 8 ملايين و 131 ألفا 524 استمارة تم سحبها من قبل 48 حزبا سياسيا،في حين سحبت القوائم المستقلة 796 ألفا و610 استمارة اكتتاب.

و كانت السلطة قد وضعت في خدمة الراغبين في تأطير هذه الانتخابات عنوانا الكترونيا من أجل التسجيل ، و قد بدأت العملية يوم 05 سبتمبر و انتهت في 15 منه . كما أغلقت ذات السلطة عملية المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية التي انطلقت بدورها يوم 5 سبتمبر إلى غاية

يوم 15 سبتمبر ، تطبيقا لتوقيع المرسوم الرئاسي المحدد لتاريخ استدعاء الهيئة الناخبة ليوم 27 نوفمبر 2021 لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية و الولائية. و قد ارتفع الوعاء الانتخابي إلى (24589475) من بينهم 164286 مسجلا جيدا حسب المراجعة الاستثنائية للقوائم الانتخابية. و من ضمن عدد الوعاء الانتخابي تم تسجيل 902370 عن الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج. و بشأن استمارات اكتتاب التوقيعات، أكدت السلطة أن كل قائمة ترشح للانتخابات يجب أن تزكى صراحة بعدد من التوقيعات.وأوضح سابقا أنه بالنسبة للقوائم المقدمة تحت رعاية الأحزاب السياسية يجب أن تزكى كل قائمة مترشحين بعدد من التوقيعات .أما بالنسبة للقوائم المستقلة فيتم سحب الاستمارات من المندوبيات الولائية للسلطة المستقلة. و المعمول به في قوانين الانتخابات الجزائرية فإنّه يجب على الضابط العمومي، قبل القيام بإجراء التصديق، التأكد من الحضور الشخصي للموقع مصحوبا بوثيقة تثبت هويته، صفة الناخب الموقع بتقديمه بطاقة الناخب أو شهادة تسجيله في القائمة الانتخابية، كما يجب على الضابط العمومي التأكد تحت مسؤوليته من أن الموقع مسجل في القائمة الانتخابية للدائرة الانتخابية المعنية.

الانتخابات التي تسهر على تنظيمها و تأطيرها ، السلطة الوطنية المستقلة بعد تنظيمها بعض الاستحقاقات بداية من ترسيمها وفق القانون العضوي رقم 19-07 السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ولأول مرة في التاريخ الانتخابي للجزائر، بعد أن كانت هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات في التعديل الدستوري 2016، وهذا التعديل من هيئة إلى سلطة جاء نتاجا لتجسيد الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي ، وذلك لتكريس مبدأ سيادة الشعب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وشفافية في ظل التعددية الحزبية. و يتّضح من خلال القانون العضوي للانتخابات المكانة التي تحظى بها السلطة باعتبارها العين الساهرة على استحقاقات الجزائر الجديدة من خلال التركيز على طبيعتها و شكلها و تشكيلها وأهميتها وكذا الاختصاصات والسلطات الممنوحة لها، ومدى تحقيق الشرعية و الديمقراطية في إطار دولة القانون.

و كان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد ألزم ولّاة الجمهورية بمسؤوليتهم الكاملة في الوقوف سدا منيعا في وجه سماسرة المال من محاولي « اقتحام « الانتخابات المحلية و أيضا المشوشين من بقايا العصابة الذين أودعوا ملفات ترشح م في الانتخابات التشريعية للظفر بمقاعد في الغرفة السفلى للبرلمان ، و بالتالي دخول الحياة النيابية و التشريع للجزائريين ، لولا يقظة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات و التحريات الأمنية و التحقيقات القضائية التي أحصت 500 ملف لأولئك ، منهم من ينتمون إلى حزبين .

ف ش

حسب تعليمة لمحمد شرفي

استمارات إضافية للقوائـــــم التي لم تتمكن من جمـــــع التوقيـــعات!

وجه محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعليمة مستعجلة للامتدادات المحلية للسلطة الانتخابية، يدعو فيها رؤساء اللجان البلدية إلى تمكين قوائم المترشحين التي لم تتمكن من استيفاء العدد القانوني للاستمارات من استكمالها من خلال تقديم استمارات إضافية. وأوضح شرفي أنه في إطار التحضير لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية ليوم 27 نوفمبر 2021، وتطبيقا لأحكام المادتين 178 و318 من الأمر 21-01 المؤرخ في 26 رجب عام 1442 الموافق 10 مارس 2021 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، العدل والمتمم، وعملا بأحكام القرار رقم 7 المتعلق باستمارة اكتتاب التوقيعات الفردية في صالح قوائم المترشحين لانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية والتصديق عليها، المعدل والمتمم، لاسيما المادة 8 منه. يجدر التذكير بأنه يجب أن تقدم استمارات الكتاب التوقيعات الفردية مرفقة بطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها قبل (12) ساعة على الأقل من انتهاء الأجل المخصص لإيداع قوائم الترشيحات. وأكد شرفي أنه يجب أن تتضمن البطاقة المعلوماتية لقب الموقعين وأسماءهم وتاريخ ومكان الميلاد والعنوان ورقم التسجيل في القائمة الانتخابية ورقم بطاقة التعريف الوطنية أو أي وثيقة رسمية أخرى تثبت هوية الموقع، ويجب أن تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة بطاقة معلوماتية من أجل اعتمادها إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية المختصة إقليميا بالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلاد،

وبالنسبة لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الولائي تقدم استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية مرفقة بطاقة معلوماتية إلى القاضي رئيس اللجنة البلدية لمراجعة القوائم الانتخابية لبلدية مقر الولاية، على أن يقوم رئيس اللجنة المعنية بمراقبة التوقيعات والتأكد من صحتها ويعد محضرا بتلك، تسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا. وفي السياق ذاته، أكدت تعليمة محمد شرفي، أنه في حالة عدم استيفاء القائمة عدد الاستمارات المطـ ـة قانونا، يتعين على القاضي رئيس اللجنة البلدية المراجعة القوائم الانتخابية المختص، تمكين القائمة المعنية من استكمال وتقديم استمارات إضافية بغية بلوغ النصاب القانوني في الآجال المقررة قانونا وفقا للقرار رقم 7 المؤرخ في 30 غشت 2021 المذكور أعلاه، وفي هذه الحالة يقوم القاضي بمراقبة التوقعات المقدمة والتأكد من صحتها ويعد محضرا بذلك، وتسلم نسخة منه إلى ممثل قائمة المترشحين المؤهل قانونا.

عبد الله نادور

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

10 LISTES PARTISANES ET 139 INDÉPENDANTES EN LICE POUR LES ÉLECTIONS COMMUNALES

Les indépendants ont la cote à Tizi Ouzou

KAMEL BOUDJADI

Les préparations en vue des prochaines élections locales prévues le 27 du mois de novembre prochain se poursuivent dans la wilaya de Tizi Ouzou à une cadence appréciable. Jusqu'à hier, cette échéance importante pour le développement local est marquée par plusieurs caractéristiques.

La première est la hausse du nombre de personnes inscrites pour pouvoir exprimer leur voix et faire leur choix sur les candidats en lice. Selon le président de la délégation locale de l'Autorité nationale indépendante des élections, Cherif Aït Grine, le nombre des inscrits a, en effet, atteint les 698 054.

Toujours au chapitre des statistiques, le même intervenant a fait état de quelque 704 centres de vote et 1 744 bureaux de vote répartis à travers les 67 communes que compte la wilaya de Tizi-Ouzou.

Des listes partisanes dominées par les listes indépendantes qui sont, elles, au nombre de 139, toujours dans le cadre de la course aux sièges des APC. Au chapitre des listes pour les sièges de l'Assemblée populaire de wilaya, Cherif Aït Grine a fait état de six listes partisanes. Un nombre égal à celui des listes indépendantes qui étaient, jusqu'à hier, au nombre de 6 en attendant les prochains jours.Ainsi, selon les chiffres révélés, hier, par le président de la délégation de wilaya de l'Autorité nationale indépendante des élections, Cherif Aït Grine, il apparaît que les listes indépendantes sont fortement dominantes au niveau des communes.

Un chiffre qui indique, si besoin est, que les partis politiques n'ont pas convaincu durant les dernières mandatures.

Cette situation aura, ainsi, amené les populations à s'intéresser aux compétences indépendantes, loin des chapelles partisanes et politiques. Un constat qui fait ressortir que les communes n'ont pas besoin de personnes partisanes et politiques mais juste de personnes animées par la volonté de servir leurs concitoyens.

Enfin, il est à rappeler que les élections locales dans la wilaya de Tizi Ouzou seront marquées, cette fois, par l'absence du Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD) et la présence du Front des forces socialistes (FFS), deux partis fortement implantés dans les communes de la wilaya de Tizi-Ouzou. Cette fois, le FFS part à la course sans grand rival, mais il ne faut pas sous-estimer les autres formations politiques qui commencent à s'installer. Beaucoup de communes ont été gérées par le FLN qui a fait son retour après une longue absence. Cependant, pour beaucoup de citoyens, les élections locales ne revêtent pas une grande importance politique car la gestion locale a besoin plutôt de compétences. Ce qui fera que les indépendants auront beaucoup de chances de rafler la mise.

K.B.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LES ÉLECTIONS LOCALES

UNE ÉTAPE CRUCIALE DANS LE PROCESSUS DE CHANGEMENT

Les prochaines élections locales constituent une étape importante dans le parachèvement du processus de renouveau institutionnel, a indiqué le président de la République. Dans son allocution, il a affirmé la poursuite de la mise en place des institutions prévues par la Constitution, dans le cadre de l'Algérie nouvelle. «L'installation des membres du CNESE sera suivie par la mise en place d'autres institutions que sont l'Office national de la société civile, la Cour constitutionnelle et le Conseil national de la jeunesse.»

Dans cette optique, «les prochaines élections représentent cette étape cruciale pour la consécration du changement auquel aspire le peuple, à travers l'émergence de nouvelles assemblées locales capables de prendre en charge les multiples préoccupations des citoyens et répondre à leur attentes». Le président de la République a insisté, en outre, sur la nécessité d'orienter les efforts vers une véritable relance économique qui sera le fruit d'une mobilisation du secteur public et privé.

ÉLECTIONS LOCALES ANTICIPÉES

Un rendez-vous qui divise l'opposition

C'est finalement en rangs dispersés que les partis de l'opposition démocratique aborderont les élections locales anticipées du 27 novembre prochain. Le Parti des travailleurs (PT), qui s'est exprimé sur la question avant-hier lundi, a décidé de *«laisser aux militants(es) la liberté d'exercer leur libre arbitre à l'égard du prochain scrutin». «Le Secrétariat du bureau politique rappelle que le CC a décidé dans sa session du 3 septembre, à l'issue de la discussion générale, de ne pas soumettre la question des élections au vote considérant qu'il s'agit d'une question tactique non principielle et que les positions qui se sont exprimées, celles en faveur de la participation comme celle pour la non-participation sont toutes les deux légitimes et fondées»*, a indiqué dans un communiqué la formation dirigée par Louisa Hanoune. La position du PT renseigne, on ne peut mieux, sur la situation dans laquelle se sont retrouvés la majorité des partis de l'opposition, qui, désormais, ne sont plus sur la même longueur d'onde, du moins comparativement avec leur position par rapport aux législatives de juin qu'ils ont unanimement boycottées. Si l'on revient au Pacte pour l'alternative démocratique (PAD), dont les membres ont tous fait l'impasse sur ce dernier rendez-vous électoral, aujourd'hui les partis le composant ont adopté des positions différentes pour ce qui est de la participation ou non aux locales. Si le PT a laissé le choix à ses militants, qui pourraient constituer librement des listes, du moins pour ceux qui ont défendu l'option de la participation, le Rassemblement pour la culture et la démocratie (RCD) a décidé d'opter pour le boycott. D'autres formations de ce même regroupement ne se sont pas encore exprimées sur la question, notamment celles qui font face à des problèmes de différentes natures. On peut citer à ce titre le Mouvement démocratique et social (MDS) dont le coordinateur national, Fethi Ghares, est en détention provisoire depuis trois mois, ou bien l'Union pour le changement et le progrès (UCP) de Zoubida Assoul, qui fait face à une menace de dissolution suite à une plainte du ministère de l'Intérieur, l'affaire étant au niveau du Conseil d'Etat. D'autres formations politiques, ayant à un moment fait partie du PAD, sont aussi sur des positions différentes, à l'image du Parti pour la laïcité et la démocratie (PLD) qui a décidé de boycotter ou du Front des forces socialistes (FFS) qui, lui, a opté pour la participation. Tout cela pour préciser qu'en plus des pressions, sous diverses formes, que subissent les partis de l'opposition, le prochain rendez-vous électoral a divisé, du moins momentanément, ce camp qui a tenté de se constituer après le début du hirak. Bien entendu, en dehors de ce cercle, il n'y a aucune surprise puisque que ce soit du côté des partis dits du pouvoir, et ceux qui gravitent autour, ou de celui des islamistes, il ne faisait aucun doute par rapport à leur participation. En tout cas, personne parmi les observateurs ne peut pronostiquer quant à la réaction des électeurs, lors des locales du 27 novembre, qui n'ont pas été nombreux à se déplacer vers les bureaux de vote lors des deux précédentes élections, à savoir les législatives de juin dernier ou le référendum du 1er novembre 2020. Ces deux échéances, faut-il le rappeler, n'ont enregistré qu'un taux de participation de 23%. C'est au lendemain de ces futures élections locales que les uns et les autres feront l'analyse de leurs positions et démarches.

Abdelghani Aïchoun

El Watan

Le Soir D'ALGERIE

PARTICIPATION AUX ÉLECTIONS LOCALES

Rififi au FFS

La décision de la participation du FFS aux élections locales du 27 novembre a été prise à l'unanimité des membres de son conseil national. Mais au sein de la base, elle est loin de faire consensus. Plusieurs sections rejettent ces élections et refusent de constituer des listes de candidature.

Karim Aimeur - Alger (Le Soir) - Outre les difficultés de collecter les signatures des citoyens pour parrainer ses listes de candidature, le FFS fait face à un autre problème et non des moindres : la colère de la base dont plusieurs sections locales rejettent la participation aux élections et refusent de constituer les listes. Elles expliquent, dans des communiqués que chaque section a rendu publics, que le contexte actuel ne plaide pas en faveur de l'organisation des élections.

Le problème se pose notamment en Kabylie où le parti est fortement implanté. Avec l'insurrection de sa base, le parti risque de rater le rendez-vous du 27 novembre prochain dans plusieurs communes.

Mais la direction nationale minimise la portée de ce problème, dénonçant d'anciens responsables qui n'ont pas été reconduits dans leurs postes et accusés d'avoir formé des «sections parallèles».

Les responsables du parti qualifient ceux qui sont contre les élections d'«agitateurs» et de tonneaux vides qui font du bruit.

«Ceux qui s'arrogent frauduleusement le droit de s'exprimer au nom de certaines sections et au nom des militants du parti sont, dans leur grande majorité, des usurpateurs qui n'ont ni de liens organiques avec le parti ni de prolongements dans la société. Ils doivent se rendre à l'évidence définitivement que la direction nationale ne cédera ni au chantage ni aux pressions, quelle que soit leur nature», s'indigne Youcef Aouchiche, premier secrétaire national du FFS (voir l'entretien).

À ce problème, il faut ajouter les difficultés de collecte de signatures des citoyens. Membre de l'instance présidentielle du parti, Hakim Belahcel avait dénoncé, dans ces mêmes colonnes, l'installation d'un dispositif bureaucratique et sélectif à vocation d'entraver et compliquer encore davantage le déroulement de l'opération pré-électorale au niveau de plusieurs wilayas.

Il avait évoqué «un traitement de faveur affiché au profit des partis politiques pro-pouvoir et de certaines listes indépendantes», déplorant que «certains responsables administratifs locaux entravent les procédures administratives liées, notamment, à la validation des signatures et la délivrance des extraits de rôle et autres pièces administratives».

Ce problème de signatures ne se pose toutefois pas au seul FFS. Pratiquement, tous les partis s'en plaignent dont le FLN qui se targue pourtant d'avoir une solide base militante au niveau national.

Vu la complexité de l'opération, plusieurs partis sont allés jusqu'à demander la violation du code électoral pour faciliter la participation des partis politiques aux élections locales.

K. A.

YOUCEF AOUCHICHE, PREMIER SECRÉTAIRE DU FFS, AU *SOIR D'ALGÉRIE* :

«Des tonneaux vides qui font du bruit»

Dans cet entretien, le premier secrétaire du FFS, Youcef Aouchiche, réagit aux multiples communiqués des sections annonçant le rejet des élections locales et refusant de constituer des listes de candidature.

***Le Soir d'Algérie* : Plusieurs sections locales du FFS dénoncent la participation de votre parti aux élections locales et refusent de s'y impliquer. Comment réagissez-vous à cette situation ?**

Youcef Aouchiche : La participation aux prochaines élections locales anticipées du 27 novembre est une décision souveraine prise à l'unanimité des membres du conseil national conformément aux textes du parti.

Les structures et les militants du FFS sont mobilisés sur le terrain et ils sont en train de préparer cette échéance et faire valoir nos idées.

Ceux qui s'arrogent frauduleusement le droit de s'exprimer au nom de certaines sections et au nom des militants du parti sont, dans leur grande majorité, des usurpateurs qui n'ont ni de liens organiques avec le parti ni de prolongements dans la société. Ils doivent se rendre à l'évidence définitivement que la direction nationale ne cédera ni au chantage ni aux pressions, quelle que soit leur nature. De toutes les façons, même du vivant de Hocine Aït Ahmed, le parti a fait face à de telles manœuvres. À l'approche de chaque échéance importante que le parti s'apprête à vivre, des forces hostiles au parti sortent de leur léthargie dans l'espoir de pouvoir délimiter, par leur agitation et leurs manœuvres, l'espace d'action et de progression du FFS au sein de la société et tenter de porter atteinte à sa cohérence politique et à sa crédibilité.

Quel serait l'objectif de ce que vous qualifiez de manœuvres, selon vous ?

L'objectif a toujours été le même : empêcher le FFS de peser sur les enjeux politiques de la nation grâce à son discours rassembleur, responsable et nationaliste pour laisser le pays et le parti en proie aux artificiers qui aspirent à l'effondrement de l'État algérien et à ceux qui, par intérêt, s'agrippent à l'immobilisme politique général et se dressent farouchement contre toutes velléités de changement démocratique dans le pays.

Le FFS a pris une décision qu'il pense responsable et courageuse. Ses militants et ses cadres sont à l'œuvre pour défendre ce choix auprès de nos concitoyens qui sont nombreux à partager notre analyse. Pour ces agitateurs, je me limite de vous répondre par cette citation : «Ce sont les tonneaux vides qui font le plus de bruit.»

K. A.

Le Soir D'ALGERIE

ALLÈGEMENT DU DISPOSITIF ÉLECTORAL

14 partis saisissent Tebboune

Après le niet du président de l'Autorité nationale indépendante des élections, nombre de partis politiques participant aux élections locales partielles du 27 novembre prochain s'en remettent au président de la République à l'effet de lever ce qu'ils qualifient «d'obstacles juridiques et procéduraux liés à ce tout prochain double scrutin local.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Dans une missive signée par quatorze chefs de partis, dont notamment le Mouvement de la société pour la paix, le Front el Moustakbal, le Mouvement el Binaa, Fadjr el-Jadid, Jil Jadid et autres, et remise mercredi dernier à la présidence de la République, il est clairement signifié «l'impossibilité de mettre en œuvre les dispositions transitoires contenues dans la loi portant régime électoral». Notamment, comme affirmait, hier mardi, Halim Benbaïbèche, cadre dirigeant de Fadjr el Djadid, l'article 317 qui exige des partis désirant participer à ces prochaines élections locales anticipées dans toutes les circonscriptions électorales (APC et APW) de collecter près de 1 500 000 parrainages d'électeurs. «Pour la seule wilaya d'Alger, il faudra collecter près de 45 000 signatures d'électeurs», affirme notre interlocuteur, qui évoque le «contexte national empreint d'un désintérêt manifeste des citoyens à la chose politique, et partant à celle électorale». «Beaucoup de citoyens, notamment les jeunes, ne veulent plus candidater, arguant de l'inutilité de la démarche lors des législatives anticipées de juin dernier qui se sont soldées par la victoire des partis de l'ex-allégeance».

Autre doléance de ces partis, le «prolongement» des délais en ce qui concerne le dépôt des signatures et des dossiers de candidatures, avançant le fait que ces formulaires ont été remis aux partis avec un retard de près de quinze jours. Il y a également l'exigence de la dissolution des actuelles assemblées locales du fait, explique le cadre dirigeant de Fadjr el Djadid, que «beaucoup d'élus sont partants pour ces élections et font tout pour écarter les candidatures concurrentes».

Benbaïbèche cite, enfin, la revendication exprimée par ces partis liée à «davantage d'éclaircissements» concernant l'article 184 de ladite loi électorale, qui exige du candidat, entre autres conditions, de «ne pas être connu de manière notoire pour avoir eu des liens avec l'argent douteux et les milieux de l'affairisme, et pour son influence directe ou indirecte sur le libre choix des électeurs ainsi que sur le bon déroulement des opérations électorales». Une disposition qui, pour rappel, avait déjà été contestée par ces partis lors des élections législatives anticipées du 12 juin écoulé, pour avoir été fatale à nombre de leurs cadres dont les dossiers de candidatures ont été rejetés.

Le président de la République avait, d'ailleurs, invité, samedi dernier, lors du conclave ayant réuni le gouvernement et les walis, ces derniers à «plus de vigilance» pour débusquer les candidats ayant des liens avec l'argent douteux à l'occasion de ces élections locales anticipées, faisant partie dans la foulée, de pas moins de «750 membres de la îssaba» qui ont tenté de candidater au scrutin de juin dernier dont «500 sur des listes de deux partis».

Ceci dit, et au cas où le chef de l'État ne donne pas de suite favorable à ces doléances, ces partis «devront faire avec les dispositions de la loi électorale», déclare le cadre dirigeant de Fadjr el Djadid avec les conséquences qui en découleront en termes de nombres des parrainages d'électeurs et de listes électorales que ces partis pourront présenter à l'Autorité nationale indépendante des élections d'ici le 7 octobre prochain, ultime délai pour ce faire.

À noter que le président de l'Anie n'a pas donné une suite favorable à ces doléances lors de la réunion ayant regroupé ses proches collaborateurs et des représentants de ces partis, il y a quelques jours, Mohamed Charfi ayant invité tout ce beau monde à se conformer aux dispositions de la loi électorale que l'on ne peut toucher.

M. K.